المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 3 (Part II), 2025, Pages: 458-480

Population Demographics in Border Regions: A Field Study on the Relationship Between Demographics and Illegal Migration and Its Impact on Libyan National Security (Qatrun City As a model)

Dr. Hana Abdulmuetamid Abdullah *
Department of Sociology, Faculty of social Sciences, University of Sebha, Sebha, Libya
*Corresponding author: han.aboulqasim@sebhau.edu.ly

ديموغرافيا السكان في المناطق الحدودية
دراسة ميدانية لعلاقة الديموغرافيا بالهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي
(مدينة القطرون نموذجاً)

د. هناء عبد المعتمد عبد الله ابوالقاسم *
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سبها، سبها، ليبيا

Received: 03-09-2025; **Accepted:** 12-11-2025; **Published:** 24-11-2025

Abstract:
This research paper aims to study the demographic composition in border areas (Al-Qatrun area as a model) in an attempt to highlight its relationship with the phenomenon of illegal migration and clarify its impact on national security in the Libyan state. This sheds light on numerous demographic challenges and helps in understanding the dynamics that link population, migration, and security in the region.
The objectives of the research paper are represented in its attempt to identify the dimensions of the studied phenomenon and its ability to propose strategies to reduce it in an effort to enhance national security in border areas. The study adopts a methodology that combines quantitative and qualitative analysis, in addition to conducting numerous interviews with relevant experts and officials and attempting to analyze related studies and reports.
To achieve the study's objectives, a questionnaire was used as a tool, and a purposive sample was selected that included 50 respondents from administrators at security centers in Al-Qatrun Police Station and employees of the International Organization for Migration (IOM) in the region.
The study concludes by presenting a comprehensive vision on how to address demographic and security challenges in border areas, with reference to the necessity of adopting integrated strategies that combine migration management and attempts to effectively enhance national security.

Keywords: Population Demographics, Illegal Migration, Libyan National Security.

الملخص :
تهدف الورقة البحثية الى دراسة التركيبة السكانية في المناطق الحدودية (منطقة القطرون نموذجا) في محاولة لإبراز علاقتها بظاهرة الهجرة غير الشرعية وايضاح أثرها على الامن القومي بالدولة الليبية الامر الذي يسلط الضوء على العديد من التحديات الديموغرافية ويساعد في فهم الديناميكيات التي تربط ما بين السكان والهجرة والامن بالمنطقة
ان اهداف الورقة البحثية تتمثل في محاولتها لتحديد ابعاد الظاهرة المدروسة وقدرتها على اقتراح استراتيجيات للحد منها في محاولة لتعزيز الامن القومي في المناطق الحدودية معتمدة على اتباع منهجية تجمع ما بين التحليل الكمي والكيفي إضافة الى اجراء العديد من المقابلات مع خبراء ومسؤولين معنيين ومحاولة تحليل الدراسات والتقارير ذات الصلة.
ولتحقق اهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة واختيار عينة قصدية شملت 50 مبحوث من الإداريين بالمراكز الأمنية بمركز شرطة القطرون وموظفي منظمة الهجرة الدولية (IOM) بالمنطقة
وتختتم الدراسة بتقديمها رؤية شاملة حول كيفية التعامل مع التحديات الديموغرافية والأمنية في المناطق الحدودية مع الإشارة الى ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة تجمع ما بين إدارة الهجرة ومحاولة تعزيز الامن القومي بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: ديموغرافيا السكان، الهجرة غير شرعية، الأمن القومي الليبي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية إحدى أهم الظواهر المعاصرة التي تشغل الرأي العام العالمي والإقليمي، وقد شكلت في السنوات الأخيرة تحدياً أمنياً وديموغرافياً واجتماعياً كبيراً لمختلف الدول، وخاصة تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية. وتعتبر ليبيا من أكثر الدول تأثراً بهذه الظاهرة بسبب موقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها بوابة عبور من إفريقيا إلى أوروبا، ناهيك عن الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها منذ عام 2011.

وتمثل مدينة القطرون الواقعة في جنوب ليبيا نموذجاً مهماً لدراسة العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعوامل الديموغرافية المؤثرة في محاولة لقياس أثر ذلك على الامن القومي الليبي كونها مدينة حدودية ونقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل والصحراء الإفريقية. الامر الذي يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة نظراً للتحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدتها في السنوات الأخيرة والتي أثرت بدورها على الأمن القومي الليبي.

وسوف تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحليل العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعوامل الديموغرافية والاجتماعية في منطقة القطرون، لقياس أثر ذلك على الأمن القومي الليبي، من خلال دراسة حالتها كنموذج للمدن الحدودية الليبية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعوامل الديموغرافية في منطقة القطرون وما أثر ذلك على الأمن القومي الليبي؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الديموغرافية (التركيبة السكانية، الفئات العمرية، معدلات النمو السكاني) والهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون.
2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية (مستوى المعيشة، البطالة، الخدمات الاجتماعية) والهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون.
3. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون والأمن القومي الليبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة القطرون كنموذج للمناطق الحدودية الليبية.
2. دراسة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والعوامل الديموغرافية والاجتماعية وأثر ذلك على الأمن القومي الليبي.
3. تقديم رؤية علمية تساهم في فهم أبعاد الظاهرة ووضع آليات للتعامل معها.
4. إثراء المكتبة العربية بدراسة متخصصة في موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على المناطق الحدودية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي** :لوصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليل أبعادها وتأثيراتها المختلفة.
2. **منهج دراسة الحالة** :من خلال التركيز على منطقة القطرون كنموذج للدراسة.
3. **المنهج الإحصائي** :لتحليل البيانات الكمية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتركيبة السكانية في مدينة القطرون.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراســة** :بعض ســكان مدينة القطرون، (الإداريين بالمراكز الأمنية بمنطقة القطرون، وموظفي مكتب منظمة الهجرة غير الشرعية (IOM)بالمنطقة.
- **عينة الدراسة** :عينة قصدية من المسؤولين والأمنيين وبلغت (50مفردة).

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية** :منطقة القطرون في جنوب ليبيا.
- **الحدود الزمانية** :خلال عام 2025..

أساليب جمع البيانات:

- الاستبانة

الدراسات السابقة

1 ـ دراسة الكيلاني، سعيد عمار محمد(2024)

عنوان الدراســة :الهجرة غير الشــرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراســة بين التأصــيل والأسباب.

ملخص الدراسة :تناولت الدراسة تزايد أعداد الهجرة غير الشرعية على ليبيا وأثرها السلبي على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هدفت إلى التعرف على التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية، وتوضيح الأسباب والعوامل المؤثرة فيها، وإبراز آثارها على الأمن القومي الليبي. استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت إلى أن حالة الانقسام السياسي والصراع على السلطة والحدود الجغرافية الكبيرة لليبيا مع دول الجوار الإفريقي تعد من أهم أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية.

العلاقة مع الدراسة الحالية :تشترك مع الدراسة الحالية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، لكن دراســتنا تركز بشــكل خاص على مدينة القطرون وتربط بين العوامل الديموغرافية والاجتماعية والهجرة غير الشرعية.

2. دراسة قرابيل، هند وبالنور، خالد(2025)

عنوان الدراسة :أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي.

ملخص الدراسة :سعت الدراسة لتسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية الناتجة عنها وأثرها على الأمن القومي الليبي، باعتبار ليبيا دولة عبور. أوضــحت الدراســة أن الهجرة غير الشــرعية أخذت منحنى تصاعدي خطير بسبب ما تعانيه البلاد من انفلات أمني، وبينت تحول ليبيا إلى دولة منتهكة السيادة بسبب سيطرة عصابات الهجرة والتهريب، إضافة إلى استنزاف مواردها وتدمير بنيتها التحتية ومرافقها وانتشار الأمراض والأوبئة، مما ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي.

العلاقة مع الدراســة الحالية :تتفق مع الدراســة الحالية في تناول تأثير الهجرة غير الشــرعية على الأمن القومي الليبي، لكنها لا تركز بشــكل خاص على مدينة القطرون أو العوامل الديموغرافية والاجتماعية المرتبطة بها

3 .دراسة السنوسي، أحمد محمد (2022) عنوان الدراسة: الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة القطرون.

ملخص الدراســة: تناولت الدراسة الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من السكان المحليين والمهاجرين. بحثت في تأثير الهجرة على البنية الاجتماعية للمدينة والتحديات التي تواجه الســكان والمهاجرين. توصــلت إلى أن الهجرة غير الشــرعية أدت إلى تغييرات اجتماعية وثقافية في المدينة، وخلقت مشــاكل تتعلق بالخدمات الأساسية والأمن المجتمعي، كما أظهرت وجود تأثيرات إيجابية محدودة مثل توفير العمالة وإنعاش التجارة المحلية. **العلاقة مع الدراســة الحالية**: ترتبط بشــكل مباشــر بالدراســة الحالية حيث تتناول نفس المنطقة الجغرافية (مدينة القطرون)، وتركز على الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، لكن دراستنا تتوسع لتشمل العوامل الديموغرافية وتأثيرها على الأمن القومي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. دراســـة العبيدي، فاطمة مصـــطفى (2020) عنوان الدراســـة: التحولات الديموغرافية في المناطق الحدودية الليبية وتأثيراتها الأمنية: دراسة حالة منطقة القطرون (2011-2020).

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة التحولات الديموغرافية في منطقة القطرون خلال الفترة من 2011 إلى 2020، وتأثيراتها على الأوضـاع الأمنية. اعتمدت على المنهج الوصـفي التحليلي ومنهج دراسـة الحالة. خلصـت إلى أن التغيرات الديموغرافية التي شـهدتها المنطقة، من حيث التركيبة السكانية والنمو السكاني، كان لها تأثير مباشـر على تزايد المشـكلات الأمنية وانتشـار الجريمة والصـراعات القبلية. **العلاقة مع الدراســـة الحالية**: تتقاطع مع دراســتنا في تناول التحولات الديموغرافية وتأثيراتها الأمنية في منطقة القطرون، لكن دراســتنا تربط هذه التحولات بظاهرة الهجرة غير الشــرعية وتأثيرها على الأمن القومي بشكل أوسع.

5. دراسـة (2022) Allaq, N. A. A. K., Talib, Z. M., & Al-Jubari, I. عنوان الدراسـة : The Influence of Social, Psychological and Security Factors on the Illegal Migration in Libya.

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية والأمنية على الهجرة غير الشرعية في ليبيا. اسـتخدمت منهجية مختلطة تجمع بين البحث الكمي والنوعي، وشـملت عينة من المهاجرين غير الشــرعيين والمســؤولين الأمنيين. خلصــت إلى أن العوامل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتمييز الاجتماعي، إلى جانب العوامل النفســية مثل الشــعور بالإحباط واليأس، والعوامل الأمنية مثل انتشــار الصــراعات والنزاعات، كلها تؤثر بشـكل كبير على قرار الهجرة غير الشــرعية. **العلاقة مع الدراســة الحالية**: تتقاطع مع دراستنا في تناول العوامل الاجتماعية المؤثرة في الهجرة غير الشرعية في ليبيا، لكن دراستنا تركز بشكل أكبر على العوامل الديموغرافية وتأثيرها على الأمن القومي في منطقة محددة.

6. دراســـة حمودة، ســـليمان (2023) عنوان الدراســـة: الهجرة غير الشــرعية في المدن الحدودية وانعكاساتها على التركيبة السكانية: دراسة تطبيقية على مدينة القطرون.

ملخص الدراسة: ركزت الدراسة على انعكاسات الهجرة غير الشرعية على التركيبة السكانية في مدينة القطرون الحدودية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وجمعت البيانات من خلال الاسـتبيانات والمقابلات والملاحظة المباشـرة. توصـلت إلى أن الهجرة غير الشـرعية أدت إلى تغيرات جوهرية في التركيبة السكانية للمدينة من حيث التوزيع العمري والنوعي والتركيب الاثني، كما أثرت على المؤشرات الديموغرافية مثل معدلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق.

العلاقة مع الدراســة الحالية: ترتبط بشـكل وثيق بدراسـتنا حيث تتناول تأثير الهجرة غير الشـرعية على التركيبـة السـكـانيـة في مـدينـة القطرون، وهو أحـد الجوانـب الرئيسـيـة في دراســتنـا. الرابط : https://srj.nauss.edu.sa/article/

7. دراسة النصراوي، أمينة صالح (2023) عنوان الدراسة: العوامل الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في الهجرة غير الشرعية من دول جنوب الصحراء إلى ليبيا: دراسة ميدانية في منطقة القطرون.

ملخص الدراســة: بحثت الدراســة في العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي تدفع المهاجرين من دول جنوب الصـحراء للهجرة غير الشـرعية إلى ليبيا عبر منطقة القطرون. اسـتخدمت منهجية مختلطة تجمع بين المقابلات المعمقة مع المهاجرين والاسـتبيانات. خلصـت إلى أن الفقر والبطالة والصـراعات القبلية والإثنية والتغيرات المناخية تمثل أهم دوافع الهجرة، كما أن الخصـائص الديموغرافية للمهاجرين (الشباب الذكور بشكل رئيسي) تؤثر في أنماط الهجرة واتجاهاتها.

العلاقة مع الدراسة الحالية: تتقاطع بشكل مباشر مع دراستنا في تناول العوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالهجرة غير الشــرعية في منطقة القطرون، لكن دراســتنا تمتد لتشــمل تأثير ذلك على الأمن القومي الليبي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجانب النظري

الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

أولاً: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها التاريخي

تُعرف الهجرة غير الشـــرعية بكونها "انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بطرق غير قانونية، متجاوزين القوانين والإجراءات المنظمة لدخول وإقامة الأجانب في الدول المســـتقبلة" (الخليل، 2018، ص. 27). وقد عرّفها المهدوي (2020، ص. 43) بـأنها "عملية انتقال فرد أو مجموعة أفراد من مكان إلى آخر بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة، بطرق وأســـاليب غير قانونية، ســـواء كان ذلك عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، دون الحصول على الموافقات والتأشيرات اللازمة من سلطات الدولة المضيفة."

وتشير حمدي (2022، ص. 32) إلى أن "مصطلح الهجرة غير الشرعية يتداخل مع مصطلحات أخرى منها الهجرة غير النظامية، الهجرة الســـرية، الهجرة غير القانونية، والهجرة غير الموثقة". وتؤكد الباحثة أن الاختلاف بين هذه المصـــطلحات شـــكلي أكثر منه موضـــوعي، فجميعها تشـــير إلى ظاهرة واحدة هي الانتقال من دولة إلى أخرى بطرق مخالفة للقوانين والتشريعات المنظمة للهجرة والإقامة.

أما من الناحية التاريخية، فقد شـــهدت ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة. ويوضـــح الســـلاوي (2020، ص. 56) أن "الهجرة غير الشـــرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوســـط قد اتخذت منحى تصـــاعدياً منذ تســـعينيات القرن الماضـــي، وزادت وتيرتها بشـــكل ملحوظ بعد أحداث الربيع العربي عام 2011". ويضـــيف أن ليبيا أصـــبحت إحدى أهم نقاط العبور لهذه الهجرة نظراً للاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها منذ عام 2011، وطول سواحلها، وحدودها البرية الشاسعة مع دول الساحل والصحراء الإفريقية.

وفي هذا الســـياق، يرى Lutterbeck (2013، ص. 124) أن "الهجرة غير الشـــرعية عبر ليبيا شـــهدت ثلاث مراحل رئيســـية: المرحلة الأولى قبل عام 2011، حيث كانت الحكومة الليبية تمارس رقابة صـــارمة على الحدود ضـــمن اتفاقياتها مع أوروبا؛ والمرحلة الثانية بعد ســـقوط نظام القذافي وما صـــاحبه من انفلات أمني وغياب للســـلطة المركزية؛ والمرحلة الثالثة بعد عام 2014 مع اشـــتداد الصـــراع المســـلح وانقســـام مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تحول ليبيا إلى ممر رئيسي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا."

ثانياً: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

تتعدد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية وتتداخل فيما بينها. ويمكن تصـنيفها إلى عوامل طاردة في دول المنشـــأ وعوامل جاذبة في دول العبور أو المقصـــد. وقد صـــنف الســـنوســـي (2022، ص. 67-69) هذه الأسباب إلى:

1. **الأســـباب الاقتصـــادية**: وتتمثل في الفقر والبطالة وانخفاض مســـتوى المعيشـــة وتدني الأجور في دول المنشأ، والبحث عن فرص عمل أفضل في دول المقصد. كما أن ارتفاع تكاليف الهجرة الشرعية وتعقد إجراءاتها يدفع الكثيرين نحو طرق الهجرة غير الشرعية.
2. **الأســـباب الســـياســـية**: ومنها الحروب والنزاعات المســـلحة وعدم الاســـتقرار الســـياســـي، والاضـــطهاد السياسي، وغياب الديمقراطية والحريات، مما يدفع الكثيرين للهروب بحثاً عن الأمان والاستقرار.
3. **الأسباب الاجتماعية**: وتشمل الضغوط الاجتماعية، والرغبة في تحسين المكانة الاجتماعية، والبحث عن حياة أفضل، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي تظهر صوراً مثالية للحياة في الدول المتقدمة.
4. **الأســـباب البيئية**: مثل الجفاف والتصـــحر والكوارث الطبيعية التي تدفع الســـكان للبحث عن مناطق أكثر استقراراً من الناحية البيئية.

ويشـــير القذافي (2021، ص. 88) إلى أن "المناطق الحدودية الليبية، وخاصـــة في الجنوب، تشـــكل نقطة جذب للمهاجرين غير الشرعيين نظراً لعدة عوامل، أهمها: ضـعف السيطرة الأمنية على الحدود، وصـعوبة التضـــاريس الجغرافية التي تســـهل التســـلل، ووجود شـــبكات منظمة لتهريب البشـــر، والقرب الجغرافي من دول جنوب الصحراء التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية متعددة."

أما النصـــــراوي (2023، ص. 112) فتؤكد على أن "العوامل الديموغرافية في دول المنشـــــأ، مثل النمو الســـــكاني المرتفع وارتفاع نســـــبة فئة الشـــــباب، تعد من العوامل المهمة المغذية للهجرة غير الشـــــرعية".

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتضيف أن "التركيبة الديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين في منطقة القطرون تتسم بغلبة فئة الشباب الذكور من الفئة العمرية 18-35 سنة، وهي الفئة الأكثر قدرة على تحمل مشاق الهجرة غير الشرعية."

ثالثاً: المسارات والطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية

تتعدد المسارات والطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر ليبيا. وقد حدد السلاوي (2020، ص. 78-79) ثلاثة مسارات رئيسية:

1. **المسار الغربي**: ويبدأ من دول غرب إفريقيا (مالي، النيجر، نيجيريا) عبر الحدود الجزائرية-الليبية إلى غدامس ومنها إلى مدن الساحل الليبي.
2. **المسار الأوسط**: ويبدأ من تشاد والنيجر عبر مدينة القطرون ثم سبها ومنها إلى مدن الساحل الليبي.
3. **المسار الشرقي**: ويبدأ من السودان ودول القرن الإفريقي (إريتريا، إثيوبيا، الصومال) عبر الكفرة ثم أجدابيا ومنها إلى مدن الساحل الليبي.

وتشير الشاوش وآخرون (2021، ص. 67) إلى أن "مدينة القطرون الواقعة في الجنوب الليبي تعد نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من تشاد والنيجر، نظراً لموقعها الاستراتيجي على مثلث الحدود الليبية-التشادية-النيجرية". وتؤكد الدراسة أن "هذه المدينة تشهد عبور آلاف المهاجرين غير الشرعيين سنوياً، مما جعلها نقطة محورية في شبكات تهريب البشر."

وفقاً للعبيدي (2020، ص. 93)، فإن "رحلة المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء إلى ليبيا تمر عبر مراحل متعددة، وتستغرق أسابيع أو شهوراً، ويواجه خلالها المهاجرون مخاطر متعددة منها الجوع والعطش والمرض، إضافة إلى تعرضهم للاستغلال والابتزاز من قبل شبكات التهريب". وتضيف أن "الكثير من المهاجرين يقضون فترات طويلة في مدن العبور مثل القطرون للعمل وجمع المال اللازم لمواصلة رحلتهم."

العوامل الديموغرافية والاجتماعية وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية

أولاً: العوامل الديموغرافية المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

تلعب العوامل الديموغرافية دوراً مهماً في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء في دول المنشأ أو دول العبور أو المقصد. ويشير خليفة (2021، ص. 89) إلى أن "الخصائص الديموغرافية للسكان في دول المنشأ، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة نسبة الشباب، وعدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، تمثل عوامل دفع أساسية للهجرة غير الشرعية."

ويوضح خضر (2019، ص. 67) أن "التركيبة الديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين في المناطق الحدودية الليبية تتسم بغلبة الذكور من الفئات العمرية الشابة (18-35 سنة)، وهو ما يؤثر بدوره على التركيبة السكانية للمناطق التي يعبرون من خلالها أو يستقرون فيها". ويضيف أن "هذا التركيز الديموغرافي يخلق ضغوطاً على البنية التحتية والخدمات في المناطق الحدودية، كما يؤدي إلى تغيير في التوازنات الاجتماعية والثقافية."

وتشير دراسة حمودة (2023، ص. 215) إلى أن "مدينة القطرون شهدت تغيرات ديموغرافية ملحوظة نتيجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيث ارتفعت نسبة السكان غير الليبيين من حوالي 10% عام 2010 إلى حوالي 30% عام 2022". وأضاف أن "هذه التغيرات شملت أيضاً توزيع الفئات العمرية، حيث ارتفعت نسبة الفئة العمرية (20-40 سنة) بشكل ملحوظ، وكذلك نسبة الذكور إلى الإناث."

كما يؤكد الطاهر والنعاس (2024، ص. 39) أن "التحولات الديموغرافية في المناطق الحدودية الليبية، وخاصة مدينة القطرون، كان لها تأثير على الأنماط السكانية والحركة السكانية داخل هذه المناطق". وأشاروا إلى أن "هذه التحولات أدت إلى ظهور تجمعات سكانية جديدة تتسم بالطابع المؤقت وغير المنظم، مما يشكل تحدياً للإدارات المحلية والسلطات الأمنية."

ثانياً: العوامل الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية

تتداخل العوامل الاجتماعية مع العوامل الديموغرافية في تأثيرها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وقد حددت عثمان (2022، ص. 88-92) مجموعة من العوامل الاجتماعية المؤثرة في هذه الظاهرة، منها:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. التفاوت الاجتماعي والطبقي: حيث تزداد معدلات الهجرة غير الشرعية في المجتمعات التي تعاني من فجوات اجتماعية واسعة وتفاوت كبير في توزيع الثروة والدخل.
2. الشبكات الاجتماعية للهجرة: حيث يلعب وجود أقارب أو أصدقاء سبق لهم الهجرة دوراً مهماً في تشجيع الآخرين على الهجرة، من خلال تقديم المعلومات والدعم المادي والمعنوي.
3. التغير في القيم والاتجاهات: حيث أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام العالمي إلى تغير نظرة الشباب للهجرة، وأصبحت تمثل لديهم وسيلة لتحقيق الطموحات الشخصية والاجتماعية.
4. الخلل في منظومة التعليم والتوظيف: حيث يؤدي عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى ارتفاع نسب البطالة بين المتعلمين، مما يدفعهم للبحث عن فرص عمل خارج بلدانهم بأي وسيلة.

وتبين دراسة أجراها حافظ (2024، ص. 125) أن "الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل ملحوظ على البنية الاجتماعية لمدينة القطرون، من خلال إدخال ثقافات وعادات جديدة، وتغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، وظهور أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي". كما أشارت الدراسة إلى "ظهور تحديات اجتماعية مرتبطة بالهجرة غير الشرعية منها الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايد معدلات الجريمة، وتنامي ظاهرة التسول، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالصحة العامة."

ويرى Allaq وآخرون (2022، ص. 56) أن "العوامل الاجتماعية في ليبيا، مثل الانقسام المجتمعي والصراعات القبلية، ساهمت في تسهيل عمل شبكات تهريب المهاجرين، حيث استغلت هذه الشبكات غياب السلطة المركزية وضعف التماسك الاجتماعي لتوسيع نشاطها في المناطق الحدودية مثل القطرون". وأضافوا أن "بعض المجموعات القبلية في المناطق الحدودية أصبحت تعتمد اقتصادياً على نشاط تهريب المهاجرين، مما خلق مصالح اجتماعية واقتصادية مرتبطة باستمرار الهجرة غير الشرعية."

ويشير أبو الحسن وعمر (2022، ص. 82) إلى أن "الخصائص الاجتماعية والثقافية للمهاجرين غير الشرعيين وتفاعلها مع الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة في مناطق العبور، تلعب دوراً مهماً في تشكيل أنماط الاندماج أو العزلة الاجتماعية". ويضيفان أن "المهاجرين غير الشرعيين في مدينة القطرون يميلون إلى تشكيل مجتمعات مصغرة خاصة بهم، مما يؤدي إلى خلق فضاءات اجتماعية موازية تعزز من شعور السكان الأصليين بالتهديد الثقافي والاجتماعي."

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمدينة القطرون

تقع مدينة القطرون في الجنوب الغربي لليبيا على بعد حوالي 780 كم جنوب العاصمة طرابلس، وتتميز بموقعها الاستراتيجي قرب الحدود مع كل من النيجر وتشاد. ويشير سويسي (2023، ص. 45) إلى أن "مدينة القطرون تتميز بتركيبة سكانية متنوعة إثنياً وثقافياً، حيث يتكون سكانها الأصليون من مزيج من القبائل العربية والتبو والطوارق."

وتوضح دراسة العبيدي (2020، ص. 77) أن "المدينة شهدت تحولات ديموغرافية ملحوظة منذ عام 2011، حيث ازداد عدد سكانها من حوالي 25 ألف نسمة عام 2010 إلى أكثر من 40 ألف نسمة عام 2020، ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء". وتضيف الدراسة أن "هذه الزيادة السكانية غير المنظمة أدت إلى ضغط كبير على البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدينة، مما فاقم من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية."

ووفقاً لخليفة (2021، ص. 94)، فإن "التركيبة العمرية والنوعية للسكان في مدينة القطرون شهدت تغيراً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة الذكور في الفئة العمرية (20-35 سنة) بشكل كبير نتيجة لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، الذين يغلب عليهم الشباب الذكور". ويضيف أن "هذا الخلل الديموغرافي أدى إلى تغيرات في سوق العمل المحلي، وظهور أنماط جديدة من العمالة غير الرسمية، والمنافسة على الوظائف المتاحة، مما أثر على مستويات المعيشة والاستقرار الاجتماعي."

وتشير المصراتي (2021، ص. 113) إلى أن "مدينة القطرون تعاني من ضعف في الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، مما يجعلها غير مؤهلة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين غير الشرعيين". وتضيف أن "هذا الوضع أدى إلى تفاقم المشكلات الصحية والبيئية، وارتفاع معدلات الفقر، وتزايد الضغط على الموارد المحدودة المتاحة."

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

أولاً: مفهوم الأمن القومي وأبعاده

يُعرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية أراضيها وسيادتها ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق أهدافها الوطنية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (حمدي، 2022، ص. 45). وقد توسع مفهوم الأمن القومي في العقود الأخيرة ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز البعد العسكري التقليدي.

ويشير العشري (2018، ص. 49) إلى أن "مفهوم الأمن القومي المعاصر يتضمن أربعة أبعاد رئيسية: البعد العسكري الذي يركز على حماية الحدود وسيادة الدولة، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين الموارد، والبعد الاجتماعي الذي يركز على تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي، والبعد البيئي الذي يهتم بحماية الموارد الطبيعية والبيئة."

ويؤكد العربي (2023، ص. 73) أن "الأمن القومي الليبي يواجه تحديات متعددة بعد عام 2011، أبرزها الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية، والتدخلات الخارجية، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والإرهاب". ويضيف أن "هذه التحديات تتداخل وتتفاعل فيما بينها، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني واستمرار حالة الهشاشة."

ثانياً: التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني

تشكل الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً متعدد الأبعاد للأمن القومي الليبي. وقد حدد قرابيل وبالنور (2025، ص. 146-149) عدة تداعيات أمنية للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، منها:

1. تهديد السيادة الوطنية: حيث أدى عدم القدرة على ضبط الحدود وتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى انتهاك السيادة الليبية على أراضيها، وأصبحت المناطق الحدودية خارج سيطرة الدولة.
2. انتشار الجريمة المنظمة: حيث ارتبطت الهجرة غير الشرعية بتنامي نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات والسلاح، مما شكل تهديداً للأمن الداخلي.
3. التهديدات الإرهابية: حيث استغلت بعض الجماعات الإرهابية مسارات الهجرة غير الشرعية لاختراق الحدود الليبية ونقل عناصرها وأسلحتها.
4. الضغط على البنية التحتية والخدمات: حيث أدت الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى استنزاف الموارد وتحميل البنية التحتية والخدمات أعباء تفوق قدراتها، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وتؤكد دراسة بقبق (2024، ص. 83) أن "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي تتجلى في عدة أبعاد، منها تحول ليبيا إلى مسرح لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وزيادة حدة الصراعات القبلية حول السيطرة على مسارات التهريب، وتنامي ظاهرة الإرهاب واستغلال الجماعات الإرهابية لظروف عدم الاستقرار، وتفاقم المشكلات الاقتصادية نتيجة لانتشار الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي."

ويشير زيدان (2022، ص. 95) إلى أن "المناطق الجنوبية في ليبيا، ومنها مدينة القطرون، باتت تمثل بؤرة للتهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت هذه المناطق خارج سيطرة الدولة، وتسيطر عليها الميليشيات والجماعات المسلحة التي تتنافس فيما بينها على تهريب المهاجرين والسلع". ويضيف أن "هذا الوضع أدى إلى تحول المناطق الحدودية الليبية إلى فضاء غير محكوم، مما يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الليبي."

كما تؤكد دراسة السعيد (2022، ص. 119) أن "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في ليبيا يتمثل في تحول الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى تحدٍ أمني يهدد استقرار الدولة ووحدتها". وتضيف الدراسة أن "الفراغ الأمني وضعف مؤسسات الدولة بعد عام 2011 ساهم في تحول ليبيا إلى مركز رئيسي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما خلق تحديات أمنية متعددة على المستويين الداخلي والإقليمي."

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون

تتعدد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون. وفقاً لدراسة حافظ (2024، ص. 129-132)، فإن هذه التداعيات تشمل:

1. تغير التركيبة الديموغرافية للمدينة: حيث أدى تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى تغير في نسب السكان الأصليين والوافدين، مما أثر على الهوية الثقافية والاجتماعية للمدينة.
2. الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية: حيث أدى الازدياد المفاجئ في عدد السكان إلى زيادة الضغط على المرافق الصحية والتعليمية والخدمية، والتي كانت تعاني أصلاً من نقص في الموارد والإمكانيات.
3. تفاقم المشكلات الصحية: حيث ساهم تدفق المهاجرين غير الشرعيين في انتشار بعض الأمراض والأوبئة، نتيجة لضعف الرقابة الصحية على الحدود، وتردي الأوضاع المعيشية للمهاجرين.
4. ظهور اقتصاد موازٍ: حيث نشأت أنشطة اقتصادية غير رسمية مرتبطة بالهجرة غير الشرعية، مثل تهريب البشر والسلع، والتجارة غير المشروعة، مما أثر على الاقتصاد الرسمي وعائدات الدولة.
5. تزايد معدلات البطالة والفقر: حيث أدى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الرخيصة إلى منافسة العمالة المحلية، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين السكان الأصليين.

وتشير دراسة السنوسي (2022، ص. 103) إلى أن "الهجرة غير الشرعية أدت إلى تغييرات اجتماعية وثقافية في مدينة القطرون، تمثلت في ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، وتغير في القيم والعادات، وانتشار بعض الظواهر السلبية مثل التسول والدعارة والإدمان". وتضيف الدراسة أن "هذه التغييرات أثرت على التماسك الاجتماعي للمدينة، وخلقت حالة من الاستقطاب بين السكان الأصليين والمهاجرين."

وفي السياق الاقتصادي، يرى القذافي (2021، ص. 106) أن "الهجرة غير الشرعية خلقت اقتصاداً موازياً في المناطق الحدودية الليبية، يعتمد على أنشطة التهريب والإتجار بالبشر، وهو ما أدى إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وتحول توجهات الشباب نحو الأنشطة غير المشروعة التي تدر أرباحاً سريعة وكبيرة". ويضيف أن "هذا الوضع خلق مصالح اقتصادية مرتبطة باستمرار الهجرة غير الشرعية، مما يعقد جهود مكافحة هذه الظاهرة."

أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها في مدينة القطرون

أولاً: الإجراءات الأمنية والقانونية

تتطلب مكافحة الهجرة غير الشرعية اعتماد مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية. ويرى الطاهر والنعاس (2024، ص. 46) أن "تعزيز الأمن على الحدود الجنوبية الليبية يشكل الخطوة الأولى والأساسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال نشر قوات أمنية مدربة ومجهزة، واستخدام التقنيات الحديثة في المراقبة والتحكم."

وتشير الشاوش وآخرون (2021، ص. 83) إلى أن "الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية تشمل إنشاء مراكز مراقبة وتفتيش على الطرق المؤدية إلى المدن الرئيسية، وتكثيف الدوريات الأمنية في المناطق الحدودية، والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة التهريب والاتجار بالبشر". ويضيفون أن "هذه الإجراءات يجب أن تترافق مع احترام حقوق الإنسان وعدم تعريض المهاجرين للخطر أو المعاملة المهينة."

وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية، يرى الشريف (2024، ص. 145) أن "تطوير الإطار القانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يتطلب تحديث التشريعات الوطنية لتتماشى مع المعايير الدولية، وتشديد العقوبات على المتورطين في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر". ويضيف أن "هذه التشريعات يجب أن تراعي حقوق المهاجرين وضمان معاملتهم بطريقة إنسانية، مع التمييز بين المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر من جهة، والمهربين والمتاجرين بالبشر من جهة أخرى."

ويؤكد محمد (2023، ص. 67) على "أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود الأمنية، وإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأطراف". ويشير إلى أن "التعاون بين ليبيا ودول الجوار، خاصة تشاد والنيجر، يعد ضرورياً لضبط الحدود المشتركة ومكافحة شبكات التهريب العابرة للحدود."

ثانياً: المقاربات التنموية والاجتماعية

تتطلب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها اعتماد مقاربات تنموية واجتماعية إلى جانب الإجراءات الأمنية والقانونية. ويرى الكيلاني (2024، ص. 118) أن "المعالجة الشاملة للهجرة غير الشرعية تتطلب التركيز على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، وتحسين الخدمات الأساسية، وخلق فرص عمل للشباب، مما يسهم في استقرار هذه المناطق ويحد من تأثير شبكات التهريب."

وتشير سويسي (2023، ص. 89) إلى أن "تنمية مدينة القطرون والمناطق المحيطة بها تتطلب استثمارات في البنية التحتية، وتطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الزراعة والرعي والتجارة، وإيجاد مشاريع تنموية تستوعب العمالة المحلية". وتضيف أن "هذه التنمية يجب أن تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمنطقة، وتستفيد من تنوعها الإثني والثقافي."

ومن الناحية الاجتماعية، يقترح النصراوي (2023، ص. 187) "تبني سياسات اجتماعية تهدف إلى دمج المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في المجتمع المحلي، وتعزيز التعايش بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية". وتضيف أن "هذه السياسات يجب أن تشمل برامج توعية للمجتمع المحلي حول أهمية التسامح والتعايش، وبرامج دعم نفسي واجتماعي للمهاجرين، خاصة النساء والأطفال."

وفيما يتعلق بالجانب الصحي، تؤكد المصراتي (2021، ص. 142) على "ضرورة تطوير النظام الصحي في المناطق الحدودية، وتعزيز قدرته على التعامل مع التحديات الصحية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية". وتشير إلى "أهمية إجراء الفحوصات الطبية للمهاجرين، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لهم، ومكافحة انتشار الأمراض المعدية."

ثالثاً: التعاون الإقليمي والدولي

يعد التعاون الإقليمي والدولي ركيزة أساسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وإدارة تداعياتها. ويرى العشري (2018، ص. 58) أن "مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب تعاوناً وثيقاً بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد، من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود الأمنية، وتنفيذ برامج تنموية مشتركة."

ويشير كرار (2022، ص. 35) إلى أن "التعاون بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية يمكن أن يتخذ عدة أشكال، منها دعم الأجهزة الأمنية الليبية، وتدريب حرس السواحل، وتقديم المساعدات التقنية واللوجستية، وتمويل برامج التنمية في المناطق الحدودية". ويضيف أن "هذا التعاون يجب أن يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتوازنة، وليس تحميل دولة العبور وحدها مسؤولية مكافحة الهجرة غير الشرعية."

كما تؤكد دراسة أجراها أبو الحسن وعمر (2022، ص. 89) على "أهمية التعاون بين ليبيا ودول الجوار، خاصة دول حوض البحر المتوسط ودول الساحل والصحراء، في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب". ويشيران إلى أن "هذا التعاون يتطلب إنشاء آليات إقليمية فعالة للتنسيق والمتابعة، وإبرام اتفاقيات متعددة الأطراف تحدد المسؤوليات والالتزامات."

وفي هذا السياق، يرى السلاوي (2020، ص. 123) أن "المقاربة الشاملة للهجرة غير الشرعية يجب أن تتضمن معالجة الأسباب الجذرية في دول المنشأ، من خلال دعم التنمية المستدامة، وتعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفقر والبطالة". ويضيف أن "المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية دعم هذه الجهود من خلال المساعدات التنموية وبرامج التعاون الفني."

وتشير بقبق (2024، ص. 88) إلى "أهمية التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالهجرة، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للاستفادة من خبراتها في إدارة قضايا الهجرة، وتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين، وتنفيذ برامج العودة الطوعية إلى بلدان المنشأ". وتضيف أن "هذا التعاون يمكن أن يشمل أيضاً تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر."

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية على الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن القومي

أولاً: العلاقة بين العوامل الديموغرافية والهجرة غير الشرعية

تلعب العوامل الديموغرافية دوراً محورياً في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن القومي. ويشير حمودة (2023، ص. 220) إلى أن "التغيرات الديموغرافية التي شهدتها مدينة القطرون نتيجة للهجرة غير الشرعية أدت إلى تغييرات عميقة في البنية السكانية للمدينة، من حيث التوزيع العمري والنوعي والعرقي."

ويؤكد خليفة (2021، ص. 98) على وجود "علاقة تبادلية بين العوامل الديموغرافية والهجرة غير الشرعية، حيث تؤثر الخصائص الديموغرافية لدول المنشأ، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة نسبة الشباب، في دفع الهجرة غير الشرعية، كما تؤثر الهجرة بدورها على الخصائص الديموغرافية لدول العبور والمقصد". ويضيف أن "مدينة القطرون شهدت تغيرات ديموغرافية ملحوظة نتيجة لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، تمثلت في ارتفاع نسبة الذكور في الفئة العمرية (20-35 سنة)، وتزايد التنوع الإثني واللغوي والثقافي."

وتوضح العبيدي (2020، ص. 110) أن "التحولات الديموغرافية في مدينة القطرون أثرت على الأوضاع الأمنية من خلال عدة مسارات: أولها، زيادة الضغط على الموارد والخدمات المحدودة، مما أدى إلى تنامي التوترات بين السكان الأصليين والمهاجرين؛ وثانيها، تغير التركيبة الإثنية والقبلية للمدينة، مما أثار قلق بعض المكونات المحلية حول هويتها الثقافية والاجتماعية؛ وثالثها، ظهور تجمعات سكانية غير منظمة يصعب السيطرة عليها أمنياً."

وتشير دراسة النصراوي (2023، ص. 156) إلى أن "الخصائص الديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين في منطقة القطرون، والتي تتسم بغلبة الشباب الذكور، تزيد من احتمالية انخراطهم في أنشطة غير مشروعة، خاصة في ظل غياب فرص العمل القانونية، ونقص آليات الاندماج الاجتماعي". وتضيف أن "هذه الخصائص الديموغرافية تشكل عبئاً على النظم الأمنية والاجتماعية والصحية في المدينة، مما يزيد من التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي."

ثانياً: تأثير العوامل الاجتماعية على الهجرة غير الشرعية والأمن القومي

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً مهماً في تشكيل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي. ويرى عثمان (2022، ص. 105) أن "العوامل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وضعف الخدمات الاجتماعية تسهم في دفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية، كما تؤثر في قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب المهاجرين واندماجهم."

ويشير Allaq وآخرون (2022، ص. 72) إلى أن "العوامل الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011، مثل ضعف التماسك الاجتماعي، وتراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي، ساهمت في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الأمنية". ويضيفون أن "العوامل النفسية والاجتماعية تلعب دوراً مهماً في قرار الفرد بالهجرة غير الشرعية، حيث تؤثر المشاعر السلبية مثل اليأس والإحباط، والرغبة في تحسين المكانة الاجتماعية، في اتخاذ هذا القرار رغم المخاطر المحتملة."

وتؤكد دراسة السنوسي (2022، ص. 118) أن "الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في مدينة القطرون تتجلى في عدة مظاهر، منها: ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، وتغير في القيم والعادات، وانتشار بعض الظواهر السلبية مثل التسول والجريمة، وتزايد حدة التوترات بين المكونات الاجتماعية المختلفة". وتضيف أن "هذه التغيرات الاجتماعية تؤثر على الاستقرار والأمن المجتمعي، مما ينعكس على الأمن القومي بشكل عام."

وفي هذا السياق، يرى حافظ (2024، ص. 134) أن "التأثيرات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في القطرون امتدت لتشمل نسيج العلاقات الأسرية والقيم المجتمعية". ويشير إلى "ظهور أنماط جديدة من الزواج المختلط بين المهاجرين والسكان المحليين، مما أدى إلى تغير في التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي". كما يلاحظ "ظهور لغات وثقافات جديدة في المجتمع المحلي، مما أثر على الهوية الثقافية للمنطقة."

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجانب العملي

– جمع وتحليل البيانات

– الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: -

- الفرضية الرئيسية للدراسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود اثر للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي من منظور اقتصادي واجتماعي وأمني.

– مجتمع وعينة الدراسة: -

1 – مجتمع الدراسة: - يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الاداريين بالمراكز الأمنية وموظفي مكتب منظمة الهجرة غير الشرعية بمنطقة القطرون.

2 – عينة الدراسة: - عينة قصدية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 50 مفردة من جميع الاداريين بالمراكز الأمنية وموظفي مكتب منظمة الهجرة غير الشرعية بمنطقة القطرون.

- أداة جمع البيانات: - استمارة الاستبيان

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وعرضه على المحكمين وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	**50**	48	2	6	8	42
النسبة	**100%**	96%	4%	12%	16%	84%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 48 نموذج استبيان والتي تمثل 96% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان غير المعادة فكانت نموذجي استبيان والتي تمثل 4% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت 6 نماذج استبيان والتي تمثل 12% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 42 نموذج استبيان والتي تمثل 84% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

- تحليل البيانات واختبار الفرضيات: -

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة قي تحليل البيانات كما التالي:

- نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	رقم السؤال السلبي على الثبات
الأسئلة المتعلقة بأثار الهجرة غير الشرعية	0.765	(2)

من خلال بيانات الجدول نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين السؤال أو الأسئلة التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذا السؤال أو الأسئلة إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من 0.6، حيث بلغت قيمة ثبات الأسئلة المتعلقة بأثار الهجرة غير الشرعية 0.765، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (2).

- خصائص مفردات العينة:

1. توزيع مفردات العينة حسب الجنس: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس

الجنس	العـــدد	النسبة %
ذكر	42	100%
أنثى	0	0%
المجموع	42	100%

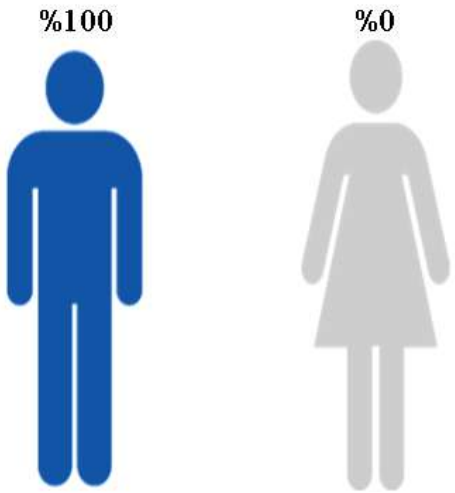

الشكل رقم (1) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب الجنس

من خلال بيانات الجدول، والشكل رقم (1) نلاحظ أن جميع مفردات العينة من (الذكور) وبنسبة 100%.

2. توزيع مفردات العينة حسب العمر: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر

العمر	العـــدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	0	0%
من 30 إلى 39 سنة	21	50%
من 40 إلى 49 سنة	20	48%
من 50 سنة فأكثر	1	2%
المجموع	42	100%

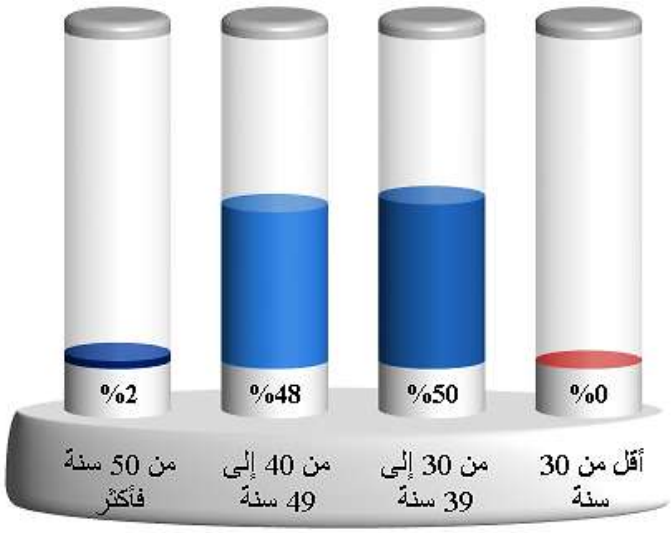

الشكل رقم (2) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب العمر

من خلال بيانات الجدول، والشكل رقم (2) نلاحظ أن نصف مفردات العينة من أعمارهم (من 30 إلى 39 سنة)، وبنسبة 50%، يليه من أعمارهم (من 40 إلى 49 سنة)، وبنسبة 48%، والباقي من أعمارهم (من 50 سنة فأكثر)، وبنسبة 2%.

3. توزيع مفردات العينة حسب الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية

الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية	العـــدد	النسبة %
البحث عن فرص عمل أفضل.	2	5%
البحث عن مستوى معيشي أفضل.	6	14%
الهروب من الحروب والصراعات.	13	31%
الهروب من الاضطهاد الديني والسياسي.	21	50%
المجموع	42	100%

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

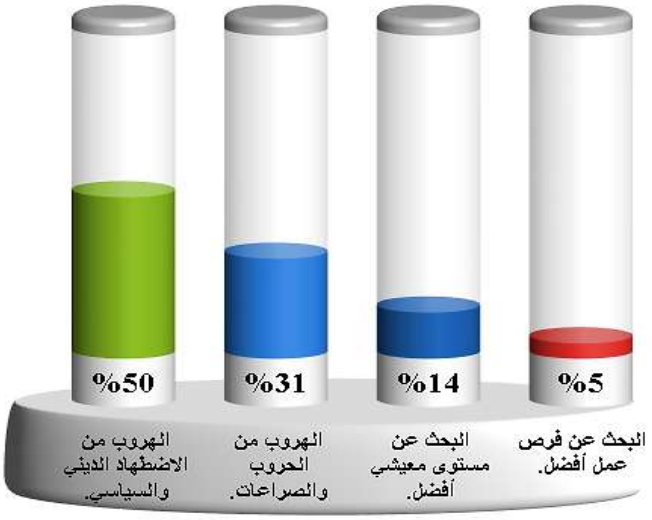

الشكل رقم (3) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية

من خلال بيانات الجدول ، والشكل رقم (3) نلاحظ أن نصف مفردات العينة يرون أن الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية هي (الهروب من الاضطهاد الديني والسياسي.) وبنسبة 50%، يليه من يرون أن الاسباب هي (الهروب من الحروب والصراعات.) وبنسبة 31%، يليه من يرون أن الاسباب هي (البحث عن مستوى معيشي أفضل.) وبنسبة 14%، والباقي يرون أن الاسباب هي (البحث عن فرص عمل أفضل.) وبنسبة 5%.

4. توزيع مفردات العينة حسب العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي.: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي.

العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي.	العـــدد	النسبة %
تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة	2	5%
زيادة حجم اسر المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.	9	21%
زيادة في عدد المواليد لأسر المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة.	7	17%
زيادة عدد الوفيات المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.	24	57%
المجموع	42	100%

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

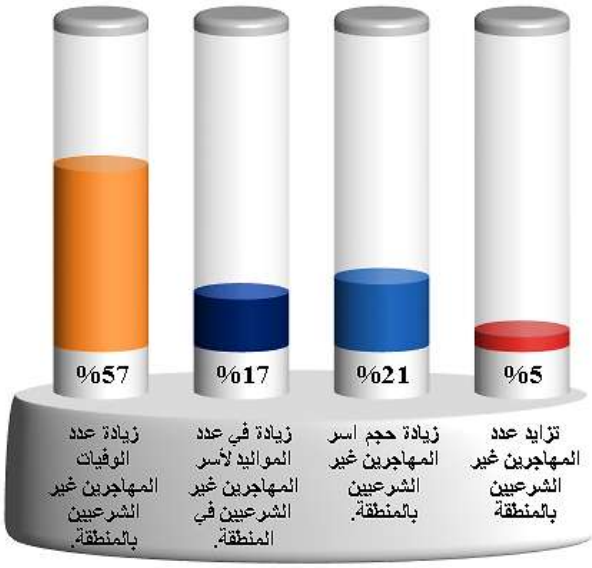

الشكل رقم (4) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي

من خلال بيانات الجدول ، والشكل رقم (4) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يرون أن العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي هي (زيادة عدد الوفيات المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.) وبنسبة 57%، يليه من يرون أن العوامل هي (زيادة حجم اسر المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.) وبنسبة 21%، يليه من يرون أن العوامل هي (زيادة في عدد المواليد لأسر المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة.) وبنسبة 17%، والباقي يرون أن العوامل هي (تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة) وبنسبة 5%.

5. *توزيع مفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي: -*

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي للإجابات المتعددة لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي

آثار المتغيرات الاجتماعية	العـــدد	النسبة %	آثار المتغيرات الاجتماعية	العـــدد	النسبة %
تؤثر على العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين والمجتمع المضيف.	0	0%	تؤثر على الامن العام وتؤدي الى ارتفاع نسبه الجريمة بالمنطقة.	8	19%
تؤدي الى زيادة التوترات العرقية والدينية.	0	0%	تؤثر على معدلات التنمية البشرية بالمنطقة.	2	5%
تؤثر على توزيع الخدمات الاجتماعية بالمنطقة.	0	0%	تؤثر على النظام القانوني والمؤسسات بالمنطقة.	4	10%
تؤدي إلى زيادة التنوع الثقافي بالمنطقة.	6	14%	تؤدي الى تدهور الأوضاع الصحية وزيادة نسبه الامراض بالمنطقة.	11	26%
تؤدي الى تغيير بعض القيم الاجتماعية في المجتمع.	11	26%			
المجموع				42	100%

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

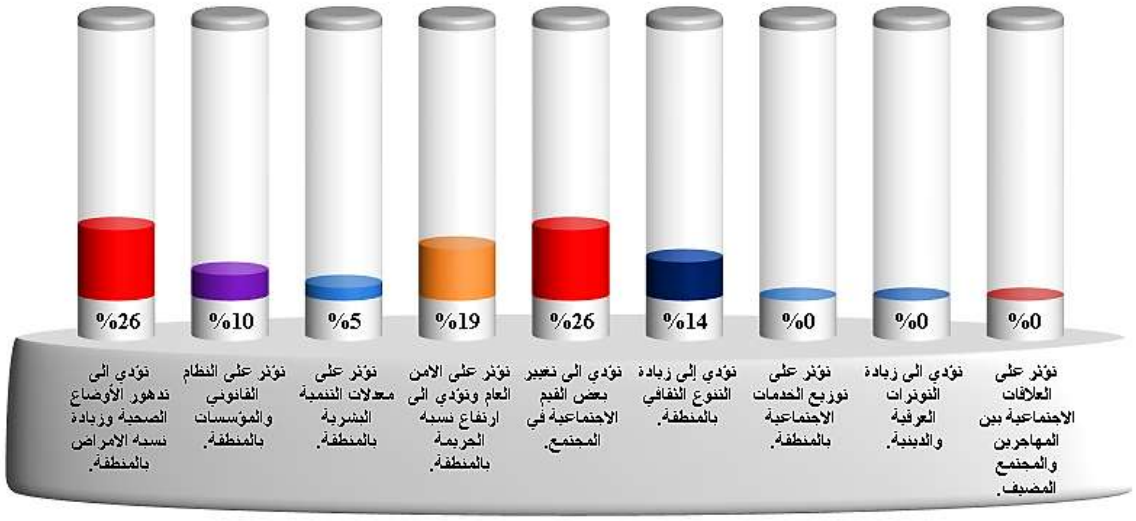

الشكل رقم (5) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي

من خلال بيانات الجدول ، والشكل رقم (5) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى تدهور الأوضاع الصحية وزيادة نسبه الامراض بالمنطقة) وبنسبة 26%، كذلك من يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى تغيير بعض القيم الاجتماعية في المجتمع) وبنسبة 26%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤثر على الامن العام وتؤدي الى ارتفاع نسبه الجريمة بالمنطقة) وبنسبة 19%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي إلى زيادة التنوع الثقافي بالمنطقة) وبنسبة 14%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤثر على النظام القانوني والمؤسسات بالمنطقة) وبنسبة 10%، والباقي يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤثر على معدلات التنمية البشرية بالمنطقة) وبنسبة 5%.

6. *توزيع مفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي:* -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي للإجابات المتعددة لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي

آثار المتغيرات الاقتصادية	العـــدد	النسبة %	آثار المتغيرات الاقتصادية	العـــدد	النسبة %
تؤدي الى زيادة العرض على عمل المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.	2	5%	تؤدي الى الزيادة في اسعار السلع والخدمات بالمنطقة.	12	29%
تقلل من فرص العمل لأبناء المنطقة.	5	12%	تؤثر على سوق العمل بالمنطقة وزيادة معدل الاستثمار فيها.	10	24%
تؤدي الى الزيادة في نسب الانتاج بالمنطقة.	2	5%	أثرها على الامن العام.	10	24%
تؤدي الى التقليل من نسب الانتاج بالمنطقة.	1	2%			
المجموع				42	100%

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

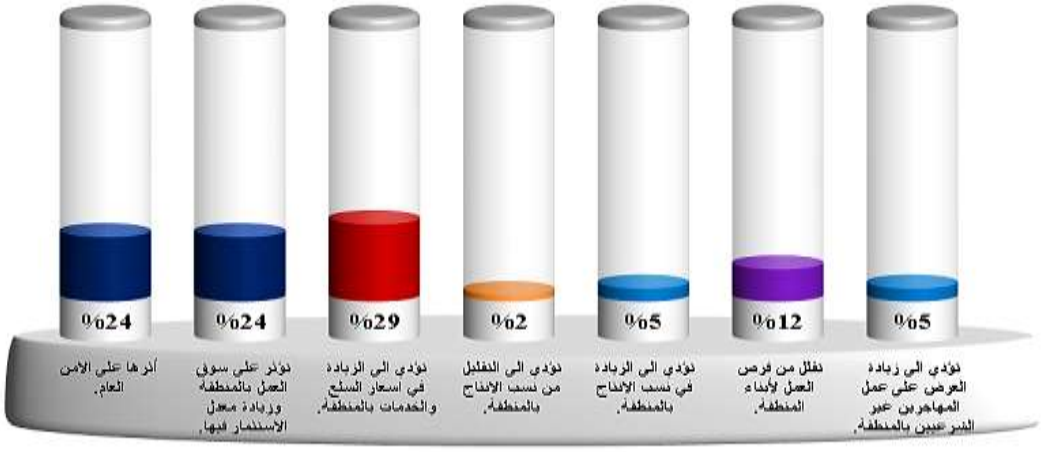

الشكل رقم (6) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب آثار المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي

من خلال بيانات الجدول، والشكل رقم (6) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى الزيادة في اسعار السلع والخدمات بالمنطقة.) وبنسبة 29%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (أثرها على الامن العام.) وبنسبة 24%، كذلك من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤثر على سوق العمل بالمنطقة وزيادة معدل الاستثمار فيها.) وبنسبة 24%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تقلل من فرص العمل لأبناء المنطقة) وبنسبة 12%، يليه من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى الزيادة في نسب الانتاج بالمنطقة.) وبنسبة 5%، كذلك من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى زيادة العرض على عمل المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة.) وبنسبة 5%، والباقي من يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى التقليل من نسب الانتاج بالمنطقة.) وبنسبة 2%.

7. توزيع مفردات العينة حسب دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي للإجابات المتعددة لمفردات العينة حسب دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة

دور السياسات الحكومية	العـــدد	النسبة %
توفر فرص عمل بالمنطقة.	0	0%
ضعف الأمن الحدودي.	6	14%
ضعف السياسات الأمنية الصارمة.	3	7%
ضعف التعاون الدولي في مكافحه الهجرة غير الشرعية.	19	45%
عدم وجود سياسات صارمه لمنع الهجرة غير الشرعية	14	33%
المجموع	42	100%

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

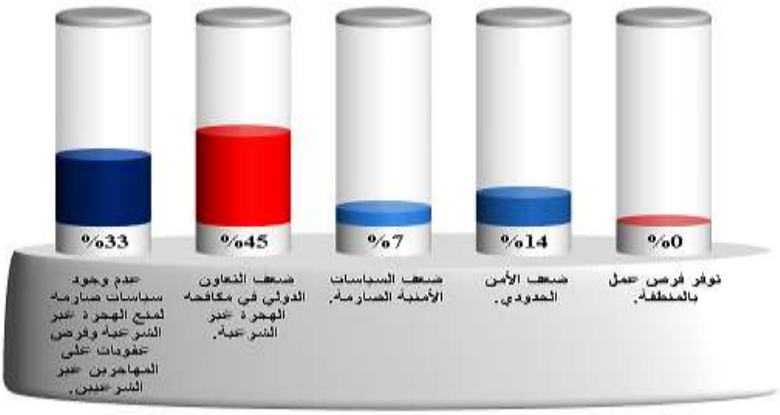

الشكل رقم (7) النسبة المئوية لمفردات العينة حسب دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة

من خلال بيانات الجدول، والشكل رقم (7) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يرون أن دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة هو (ضعف التعاون الدولي في مكافحه الهجرة غير الشرعية.) وبنسبة 45%، يليه من يرون أن دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة هو (عدم وجود سياسات صارمه لمنع الهجرة غير الشرعية وفرض عقوبات على المهاجرين غير الشرعيين.) وبنسبة 33%، يليه من يرون أن دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة هو (ضعف الأمن الحدودي.) وبنسبة 14%، والباقي يرون أن دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة هو (ضعف السياسات الأمنية الصارمة.) وبنسبة 7%.

ـ درجة الموافقة حول أثار الهجرة غير الشرعية

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بدرجة الموافقة حول أثار الهجرة غير الشرعية**

الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة بدرجة الموافقة حول أثار الهجرة غير الشرعية

ت	العبارات		عالية	متوسطة	ضعيفة	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية توثر على الأمن القومي بمنطقه القطرون المركز؟	التكرار	40	2	0	عالية	2.952	0.000
		النسبة	95.2	4.8	0.0			
2	هل تعتقد ان المتغيرات الديموغرافية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن القومي؟	التكرار	37	5	0	عالية	2.881	0.000
		النسبة	88.1	11.9	0.0			
3	هل تعتقد ان المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه تؤثر على الامن القومي بالمنطقة؟	التكرار	40	2	0	عالية	2.952	0.000
		النسبة	95.2	4.8	0.0			
4	هل تعتقد ان المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن العام بالمنطقة؟	التكرار	40	2	0	عالية	2.952	0.000
		النسبة	95.2	4.8	0.0			
5	هل تلعب السياسات الحكومية دور في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة؟	التكرار	40	2	0	عالية	2.952	0.000
		النسبة	95.2	4.8	0.0			

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أن درجة تركيز التضـــليل والتي تبين ارتفاع أو انخفاض التكرار المقابل لكل عبارة والذي يظهر في عمود درجة الموافقة لنفس الســـؤال إذا كانت (عالية أو متوســـطة أو ضعيفة).

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة **بأثار الهجرة غير الشرعية** تم استخدام اختبار **Z** حول المتوسط 2 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 2.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 2 للأسئلة التالية:

1 -هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية توثر على الأمن القومي بمنطقه القطرون المركز؟
2 -هل تعتقد ان المتغيرات الديموغرافية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن القومي؟
3 -هل تعتقد ان المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه تؤثر على الامن القومي بالمنطقة؟
4 -هل تعتقد ان المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن العام بالمنطقة؟
5- هل تلعب السياسات الحكومية دور في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة؟

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه الأسئلة.**

ولاختبار درجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثار الهجرة غير الشرعية بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة. واستخدام اختبار **Z** حول المتوسط 2 فكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بأثار الهجرة غير الشرعية** لا يختلف عن 2.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع الأسئلة المتعلقة **بأثار الهجرة غير الشرعية** يختلف عن 2.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بأثار الهجرة غير الشرعية

المتوسط العام لجمبع الأسئلة المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
أثار الهجرة غير الشرعية	2.938	0.174	34.972	0.000

من خلال بيانات الجدول وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوســـط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصـائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضـية الصـفرية وقبول الفرضـية البديلة لها، وحيث أن المتوســـط العام والبالغ 2.938 كان أعلى من المتوســـط المفترض، **ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بأثار الهجرة غير الشرعية.**

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود أثر للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي من منظور اقتصادي واجتماعي وأمني.**

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النتائج والتوصيات

- النتائج:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود أثر للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي من منظور اقتصادي واجتماعي وأمني،** بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، *ويدل ذلك على وجود أثر سلبي للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي من منظور اقتصادي واجتماعي وأمني وبنيت* هذه النتيجة بناء على ارتفاع درجة الموافقة على الأسئلة التالية:

1 -هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية توثر على الأمن القومي بمنطقه القطرون المركز؟
2 -هل تعتقد ان المتغيرات الديموغرافية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن القومي؟
3 -هل تعتقد ان المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه تؤثر على الامن القومي بالمنطقة؟
4 -هل تعتقد ان المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن العام بالمنطقة؟
5- هل تلعب السياسات الحكومية دور في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة؟

بناءً على ما سبق، تؤثر الهجرة غير الشرعية تأثيراً كبيراً وسلبياً على الأمن القومي في منطقة القطرون المركز وفقاً لآراء عينة الدراسة وفقاً للتالي:

- 50% من مفردات العينة يرون أن أهم الاسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية هي (الهروب من الاضطهاد الديني والسياسي).
- 57% من مفردات العينة يرون أن العوامل الديموغرافية المؤثرة على الامن القومي هي (زيادة عدد الوفيات المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة).
- 26% من مفردات العينة يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى تدهور الأوضاع الصحية وزيادة نسبه الامراض بالمنطقة)، كذلك 26% آخرون من مفردات العينة يرون أن أثر المتغيرات الاجتماعية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى تغيير بعض القيم الاجتماعية في المجتمع).
- 29% من مفردات العينة يرون أن أثر المتغيرات الاقتصادية للهجرة غير شرعيه على الامن القومي هو (تؤدي الى الزيادة في اسعار السلع والخدمات بالمنطقة).
- 45% من مفردات العينة يرون أن دور السياسات الحكومية في تشجيع معدل الهجرة غير الشرعية بالمنطقة هو (ضعف التعاون الدولي في مكافحه الهجرة غير الشرعية).

التوصيات:

- توجد حاجة ملحة لتفعيل وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.
- ينبغي تطوير الحدود الوطنية وتعزيز قدرات قوات حماية الحدود من خلال توفير أجهزة حديثة لمراقبة الحدود والتحكم بها.
- وضع سياسات وتشريعات صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وفرض عقوبات أشد ضد مهربي البشر والمتاجرين بالبشر.
- تحسين الخدمات الصحية في المنطقة للتصدي للمشاكل الصحية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض.
- العمل على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية من تلك الدول، والتعاون معها سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا اقتصاديًا.
- فتح قنوات هجرة قانونية منظمة، تُحدد بقواعد وشروط تضمن مصالح جميع الأطراف.
- رفع مستوى الوعي لدى الناس حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الأمن الوطني.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن المهاجرين غير الشرعيين، تسهم في تسهيل التعامل معهم وتساعد في الإدارة العلمية للأزمة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات على المستويين المحلي والوطني في التعامل مع قضايا الاتجار بالأشخاص.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع العلمية

أولاً: الكتب العلمية:

1. الخليل، سمير. (2018). الهجرة غير الشرعية في دول حوض البحر المتوسط: الإشكاليات والحلول. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
2. حمدي، محمد. (2022). الأمن القومي العربي في ظل تحديات الهجرة غير النظامية: دراسة تطبيقية على الحالة الليبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
3. السلاوي، عبد الكريم. (2020). المهاجرون الأفارقة والصحراء الكبرى: مسارات التهريب وآثارها على التركيبة الديموغرافية في شمال أفريقيا. الرباط: منشورات المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية .
4. العربي، محمد صادق. (2023). الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي: دراسة في التحولات الديموغرافية في المدن الحدودية الليبية. بنغازي: منشورات جامعة بنغازي .
5. خضر، إبراهيم أحمد. (2019). التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في مناطق العبور: دراسة حالة المناطق الحدودية الليبية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
6. الشاوش، مصطفى وآخرون. (2021). الأبعاد الأمنية للهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية. طرابلس: مركز البحوث والدراسات الأمنية .
7. الكيلاني، سعيد عمار محمد. (2024). الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب. نالوت: جامعة نالوت .
8. المهدوي، ناصر. (2020). الجغرافيا السياسية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة الجنوب الليبي. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا .
9. عثمان، فاطمة الزهراء. (2022). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف .
10. سويسي، خديجة. (2023). المناطق الحدودية وإشكالية الهجرة غير النظامية: دراسة حالة مدينة القطرون. مصراتة: مركز البحوث والاستشارات بجامعة مصراتة .

ثانياً: الدوريات العلمية المحكمة:

11. قرابيل، هند وبالنور، خالد. (2025). أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية-ليبيا، المجلد 25، العدد الأول، ص 141-158 .
12. بقبق، وجدي محمد. (2024). الهجرة غير الشرعية أسبابها وآثارها على الأمن القومي الليبي. مجلة الأصالة، المجلد 6، العدد 2، ص 78-92 .
13. العشري، محمد السيد. (2018). تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 3، المجلد 2، ص 45-62 .
14. كرار، ابتهال جمال الدين الصادق. (2022). أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 21، ص 23-44 .
15. السعيد، محمد أحمد. (2022). البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في ليبيا: تحديات ومقاربات. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 75، ص 113-131 .
16. خليفة، رجب عبد الحميد. (2021). العوامل الديموغرافية وعلاقتها بتدفقات الهجرة غير النظامية: دراسة حالة مدينة القطرون. المجلة الليبية للدراسات الاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، ص 87-106 .
17. الطاهر، خالد والنعاس، محمد. (2024). الحدود الجنوبية الليبية وتحديات مكافحة الهجرة غير الشرعية. المجلة العلمية لكلية القانون، جامعة طرابلس، المجلد 8، العدد 2، ص 33-54.
18. حمودة، سليمان. (2023). الهجرة غير الشرعية في المدن الحدودية وانعكاساتها على التركيبة السكانية: دراسة تطبيقية على مدينة القطرون. مجلة البحوث الأمنية، الرياض، المجلد 32، العدد 2، ص 209-240
19. أبو الحسن، ياسر وعمر، سعد. (2022). الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن القومي العربي: دراسة تحليلية للحالة الليبية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، بيروت، العدد 18، ص 78-95.
20. حافظ، ملاك. (2024). آثار الهجرة غير الشرعية على البنية الاجتماعية للمناطق الحدودية في ليبيا: دراسة ميدانية في القطرون. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، المجلد 15، العدد 2، ص 118-139 .

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

21. السنوسي، أحمد محمد. (2022). الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة القطرون. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع .

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

22. القذافي، عبد الناصر محمد. (2021). العوامل الاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الأمن القومي الليبي: دراسة تطبيقية على المناطق الحدودية الجنوبية. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
23. Allaq, N. A. A. K., Talib, Z. M., & Al-Jubari, I. (2022). The Influence of Social, Psychological and Security Factors on the Illegal Migration in Libya.[رسالة دكتوراه]. جامعة ماليزيا للعلوم الإسلامية .
24. الشريف، أحمد حسين. (2024). الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا: الأنماط والتحديات والتداعيات على حقوق الإنسان. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق .
25. العبيدي، فاطمة مصطفى. (2020). التحولات الديموغرافية في المناطق الحدودية الليبية وتأثيراتها الأمنية: دراسة حالة منطقة القطرون (2011-2020). [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس .
26. محمد، عبد الله علي. (2023). الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية. [رسالة ماجستير]. جامعة طرابلس، كلية القانون .
27. المصراتي، ليلى أحمد. (2021). الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على التنمية المستدامة في ليبيا: دراسة تطبيقية على منطقة فزان. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة سبها، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
28. Lutterbeck, D. (2013). Across the Desert, across the Sea: Migrant Smuggling into and from Libya. In Migration, Security, and Citizenship in the Middle East. Palgrave Macmillan.]أطروحة دكتوراه .[
29. النصراوي، أمينة صالح. (2023). العوامل الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في الهجرة غير الشرعية من دول جنوب الصحراء إلى ليبيا: دراسة ميدانية في منطقة القطرون. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع .
30. زيدان، محمد عمر. (2022). السياسات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحديات تطبيقها: دراسة حالة المناطق الجنوبية في ليبيا. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس .

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).